أكدت أنها تمد اليد لدول الخليج و«بالأخص السعودية»

طهران متفائلة حيال مستقبل الأزمة السورية.. وعبد اللهيان يعلن أن مبادرة إيرانية معدلة ستطرح على المعلم وبوغدانوف

كشفت طهران عن إدخالها تعديلات على مبادراتها ذات النقاط الأربع لحل الأزمة السورية وانه سيتم البحث فيها مع سورية وروسيا، موضحةً أنها تراهن على «التحول الإستراتيجي» الذي طرأ على نظرة اللاعبين الإقليميين حيال سورية، واقتناع جزء مهم منهم بأن الحلول السياسية هي الأنسب لحل الأزمة السورية.

طهران، التي أكدت دعمها بكل قوة لسورية وشددت على اتفاقها مع روسيا حيال مستقبل هذه الدولة، أكدت عزمها مواصلة مساعيها الدبلوماسية مع جميع الأطراف المعنية لحل الأزمة السورية «في إطار الحلول الديمقراطية عبر برنامج سياسي»، معربةً عن تفاؤلها إزاء مستقبل سورية.

وإذ عبرت عن استعدادها لمد اليد لدول الخليج وبالأخص السعودية، دعت طهران الرياض إلى إفساح المجال أمام الحلول السياسية في اليمن وسورية ولبنان وسائر دول المنطقة. وبالنسبة لتركيا، فقد نبهت إيران إلى أن إقامة مناطق خالية من داعش داخل سورية يجب أن يكون خاضعاً للقوانين الدولية، وبالتنسيق مع الحكومة السورية.

في التفاصيل، اقترح وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، تشكيل مجمع حواري إقليمي ومن ثم إسلامي يرتكز على احترام سيادة ووحدة أراضي جميع الدول واستقلالها السياسي وعدم انتهاك حدودها، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتسوية الخلافات سلمياً، ومنع التهديد أو استخدام القوة، والسعي لإحلال السلام والاستقرار وتحقيق التقدم والسعادة في المنطقة.

وأضاف ظريف في مقال نشرته صحيفة «السفير» اللبنانية، توجه من خلاله إلى العالم العربي: إنه يجب عدم إنكار الحاجة إلى إجراء تقييم ذكي للتعقيدات القائمة في المنطقة بهدف انتهاج سياسات مستديمة لمعالجتها وأحدها موضوع محاربة الإرهاب.

واعتبر ظريف، أن اليمن يمكن أن يشكل نموذجاً جيداً للخوض في ما أسماها «مباحثات جدية» بين طهران ودول الجوار، وذكّر بخطة بلاده هناك وقبلها بمبادرتها لحل الأزمة السورية، وقال إنه يمكن استخدام هذه المباحثات الإستراتيجية لتسوية قضايا كالإرهاب والتطرف ومنع نشوب حروب مذهبية وطائفية والارتقاء بالعلاقات بين الدول الإسلامية في المنطقة.

في سياق متصل، تحدث مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان عن مبادرة إيرانية معدلة لحل الأزمة في سورية ستطرح للنقاش إقليمياً ودولياً.

وقال عبد اللهيان، في تصريح تلفزيوني، إن نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم، ومبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، سيزوران طهران قريباً لبحث المبادرة.

حسين أمير عبد اللهيان

وأوضح أن هذه المبادرة من أفضل المقترحات وأكثرها جدية وواقعية لحل الأزمة السورية، مبيناً أنه قد تم تبنيها من الأمم المتحدة وأطرف دولية أخرى. ولاحظ وجود «تحول إستراتيجي» في نظرة اللاعبين الإقليميين حيال سورية، وبين هذا التحول قائلاً: «معظم أولئك اللاعبين، كانوا يعتقدون خلال السنوات الأربع الماضية بأن القوة هي السبيل إلى الحل في سورية.. واليوم يعتقد جزء مهم من الأطراف المعنية بأن الحلول السياسية هي الأنسب لحل الأزمة السورية».

وأوضح، أن المسؤولين الإيرانيين أجروا مناقشات «جيدة» مع مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا، مشيراً إلى أن لدى الأخير مقترحات سيقدمها قريباً إلى مجلس الأمن الدولي لمناقشتها، وكاشفاً أن إيران أعلنت وجهة نظرها بصراحة تجاه هذه المقترحات.

وأشار إلى وجود «مشتركات» بين المقترحين الإيراني والروسي حول سورية، مشدداً على تطابق سياسة إيران وروسيا حيال سورية، حيث يملكان وجهة نظر مشتركة حيال المستقبل السياسي لسورية وحق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، نافياً وجود افتراق بين الدولتين حول دعم الرئيس بشار الأسد.

وأكد الدبلوماسي الإيراني، أن بلاده ستواصل دعمها بكل قوة لحلفائها، وفي الوقت ذاته ستواصل مساعيها الدبلوماسية مع دول المنطقة، وجميع الأطراف لحل الأزمة السورية «في إطار الحلول الديمقراطية عبر برنامج سياسي وفي إطار المشاورات الإقليمية»، وأعرب عن تفاؤله إزاء مستقبل الأزمة السورية.

وأوضح عبد اللهيان، أن إيران ستعطي الأولوية بعد الاتفاق النووي لقضايا المنطقة، لافتا إلى أن الحكومة الإيرانية تتابع مبادرات على مستوى المنطقة، تشمل تقوية العلاقات بشكل شامل بين إيران وجيرانها، ابتداء من قضايا البيئة وحتى أعلى مستويات القضايا السياسية والأمنية، واعتبر أن هناك فرصة سانحة الآن أمام كل الدول الإقليمية للخروج من الأزمات التي تشهدها المنطقة.

وإذ أعرب عن اعتقاده بأن استخدام السعودية القوة لحل قضايا المنطقة خاصة في اليمن يمثل خطأً إستراتيجياً، دعا إلى ضرورة أن تعود العلاقات بين طهران والرياض إلى مجاريها الطبيعية وأن تكون على مستوى مقبول. وأكد أن لإيران والسعودية إمكانيات جيدة ويمكنهما من خلال التعاون البناء، إضافة إلى حل القضايا العالقة بينهما، أن يساهما في حل قضايا ومشاكل المنطقة عبر السبل السياسية.

وطالب الدبلوماسي الإيراني السعوديين بالابتعاد عن استخدام القوة، وفسح المجال أمام الحلول السياسية في اليمن وسورية ولبنان وسائر دول المنطقة، معرباً عن استعداد بلاده لاتخاذ خطوات جادة وبناءة إذا ما لمست من السعودية جدية وشهدت دوراً بناءً.

وحول إعلان تركيا انضمامها إلى التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، واستهدافها لمواقع حزب العمال الكردستاني، قال عبد اللهيان: إن «العلاقات بين إيران وتركيا إستراتيجية، (لكن) نختلف مع أنقرة حول الأزمة السورية ومستقبل سورية السياسي.. ولا ندعم الخطوات التي تؤدي إلى الاعتداء على سيادة الدول المجاورة لتركيا».

وبشأن الاتفاق الأميركي التركي على إقامة مناطق خالية من داعش شمال سورية، اعتبر عبد اللهيان، أن ذلك يجب أن يتم في إطار محاربة الإرهاب فقط. وأضاف: «نعتبر محاربة الإرهاب من قبل تركيا وسائر دول المنطقة أمراً مهماً، لكن إيجاد المناطق العازلة يجب أن يكون خاضعاً للقوانين الدولية، وبالتنسيق مع الحكومة السورية».

وإذ أوضح أن إيران كانت السباقة إلى مساعدة سورية والعراق وغيرهما في محاربة الإرهاب على مستوى المنطقة، نفى الدبلوماسي الإيراني أن يكون لإيران أي برنامج مشترك مع الولايات المتحدة لمواجهة تنظيم داعش، مبيناً أن ما تقوم به بلاده في هذا الصدد يتم بناء على «طلب» من الحكومتين السورية والعراقية، مشيراً إلى أن المعايير المزدوجة ما زالت تسود السياسات الأميركية في مواجهة الإرهاب.

(العالم– إيرنا– سبوتنيك)

قولاً واحداً

اختلاط أوراق اللعبة المعادية لسورية

تحسين الحلبي

هل بدأت أوراق اللعبة المعادية لسورية تتعرض للاختلاط بطريقة لم تتوقعها كل الدول الكبرى والصغرى التي تآمرت على سورية؟ ومن مظاهر اختلاط الأوراق يلاحظ الجميع أن أنقرة أعلنت عن وضع القاعدة الجوية (أنجرليك) تحت تصرف سلاح الجو الأميركي من أجل شن غاراته على مجموعات داعش الإرهابية شمال سورية لأن هذه القاعدة لا تبعد كثيراً عن مناطق وجود داعش سواء في سورية أو العراق.. لكن (باتريك كوكبيرن) الكاتب السياسي الإيرلندي الشهير يحلل ظاهرة اختلاط أوراق اللعبة فيكشف أن حكومة داوود أوغلو لم تطلب بعد من سلاح الجو الأميركي البدء بغاراته من تلك المنطقة التركية ضد مجموعات داعش لأن الحكومة التركية تخشى من أن تستثمر وحدات الحماية الكردية المؤلفة من السوريين الأكراد في الشمال هذه الحرب على داعش فتصبح مع الجيش العربي السوري في الشمال أكثر قوة على حماية الحدود السورية وإبعاد أخطار تسلل الإرهابيين من النصرة وغيرها إلى داخل سورية. ويضيف كوكبيرن أن حكومة داوود أوغلو بدأت عملياً بشن حرب شاملة على مجموعات حزب العمال الكردستاني الذي يتعاطف معه الأكراد غير الانفصاليين في شمال العراق وفي تركيا لكي تستثمر هذه الحرب في الانتخابات التي ستفرضها من جديد بعد خسارتها الأغلبية المطلقة في البرلمان.

وهذا يعني أن داوود أوغلو فتح أمام الساحة التركية وساحة جوارها العراقي والسوري تحديات مفاجئة وغير مضمونة النتائج داخلياً وعلى الساحة الدولية أيضاً.. فبموازاة هذا الخلط في الأوراق يعقد كيري وزير الخارجية الأميركي ولافروف نظيره الروسي اجتماعاً بالغ الأهمية في الدوحة لرؤية وتحديد ما يشبه خريطة طريق جديدة تجد فيها روسيا جسراً معقولاً لتسريع الحرب على داعش من خلال تحالف دولي وإقليمي يجمع بين عدد من الدول فيه مثل إيران وسورية مع دول أخرى مثل السعودية للقيام بمجابهة حقيقية ومتسارعة ضد مجموعات داعش في العراق وسورية. وسواء نجح بوتين في خطته هذه أو تعثر نجاحه فيها وبالسرعة المطلوبة فإن كل ما يجري منذ أسابيع وأيام قليلة يؤكد عدداً من الحقائق التي رفض كل أعداء سورية الاعتراف بها وأهمها أولاً: أن خصوم سورية وأعداءها سيجدون أنفسهم مجبرين على التوقف عن سياسة دعم مجموعات داعش الإرهابية وأمثالها بعد أن تمكنت سورية جيشاً وقيادة وشعباً من مجابهة داعش وتفتيت قدراتها وبعد أن ظهر للجميع أن الإرهاب الذي استخدمته داعش وحلفاؤها من المجموعات الأخرى أصبح يشكل خطراً داخلياً على السعودية وتركيا بشكل خاص. وثانياً: أن التحالف المتين بين إيران وسورية والمقاومة اللبنانية والفلسطينية مع موسكو وبكين تحول إلى قاعدة تفرض على الولايات المتحدة وحلفائها بعد اتفاق السداسية مع طهران إعادة النظر بدور أوراق لعبتها ضد سورية واختيار مخرج لها وللسعودية وقطر وتركيا تتمكن من خلاله تجنب خسارة أكبر وأخطار لا تضمن التغلب عليها إذا مااستمر الوضع على حاله في سورية والعراق.

ويبدو من الواضح أن بوصلة السياسة السورية والإيرانية وبوصلة المقاومة اللبنانية والفلسطينية حافظت على اتجاهها رغم كل التحديات والتضحيات في حين أن أهداف واشنطن وحلفائها في المنطقة لم تتحقق بل تولد عن فشلها أخطار بدأت تركيا تدخل في نفقها وكذلك السعودية وهما الدولتان اللتان تشتبك إحداهما (تركيا) داخل ساحتها وتشتبك الأخرى (السعودية) خارج ساحتها أي في اليمن ضمن أخطار انتقال هذا الاشتباك إلى داخل السعودية. وهكذا تزداد المشاكل للسعودية ولتركيا وتتنوع بطريقة متسارعة في حين أن مشكلة الإرهاب التكفيري ضد سورية بدأت تفرض حقائق جديدة لمصلحة سورية وحلفائها بشكل عام.

تحدث عن بداية تشكيل تحالف عربي يمهد للحل

عبد العظيم: بيان جنيف لم ينص على رحيل رئيس الجمهورية.. والظروف الداخلية والإقليمية والدولية ناضجة لعقد «جنيف٣»

| وكالات

اعتبر المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة حسن عبد العظيم أن الظروف الداخلية والإقليمية والدولية لم تكن ناضجة من قبل بقدر ما هي ناضجة اليوم لعقد مؤتمر «جنيف٣» الذي يهدف إلى «البدء في عملية التحول الديمقراطي في سورية».

وأشار عبد العظيم في تصريحات صحفية نشرت أمس إلى أنه «لم يكن الظرف الداخلي والإقليمي والدولي يتناسب مع انعقاد مؤتمر جنيف٣ في السنوات والمراحل السابقة بمثل ما يتوفر في هذه المرحلة بعد تفاقم ظاهرة داعش والمنظمات الإرهابية في سورية والعراق ودول المنطقة، وصارت ظاهرة تهدد الدول العربية والإقليم وتهدد الأمن والسلام العالمي». واعتبر أن «انسداد أفق الحل العسكري والصراع المسلح في محاولة لحسم الصراع لصالح السلطة أو لصالح المعارضة المسلحة يؤكد ذلك».

كما لفت إلى أنه «لا يوجد أي بديل لبيان جنيف الذي وافق عليه مجلس الأمن بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣٠ بمبادرة قدمها المبعوث الأممي والعربي كوفي عنان والمبادئ الستة التي تشكل خارطة طريق للحل السياسي التفاوضي بين وفد حكومي وبين وفد معارضة وازن ومقبول».

وأشار إلى أنه «لم تصل قوى المعارضة في الداخل والخارج لتشكيله بعد صدور بيان جنيف٢ في حين أن قوى المعارضة قطعت شوطا طويلا على طريق توحيد جهودها ورؤيتها تمهيداً لاستكمال ذلك بعد انعقاد مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة في الثامن والتاسع من شهر حزيران الماضي عبر إقرار وثيقتين مهمتين».

وأكد أن «بيان جنيف عند ظهوره غامض ولم ينص على رحيل رئيس الجمهورية، وأشار بوضوح إلى نقل صلاحياته التنفيذية إلى الحكومة الانتقالية لتتمكن من قيادة المرحلة الانتقالية وإنجازها، وشرط الرحيل الذي طرحه المجلس الوطني السوري (المعارض) والدول الداعمة له لم يصل إلى نتيجة وأوجد حالة استقطاب حادة لدعم الحل العسكري الذي مارسه نظام الحكم من دول وجماعات مسلحة عربية وإقليمية، ودعم الصراع المسلح بهدف إسقاط النظام عبر تسهيل وصول جماعات متطرفة تكفيرية عبر الحدود أوصل الأمور إلى تفاقم ظاهرة داعش والقاعدة ومثيلاتها في العراق وسورية ودول المنطقة».

وأشار إلى أن «قوى المعارضة والثورة توصلت في مؤتمر القاهرة إلى خارطة طريق للحل السياسي يلخص رؤيتها المشتركة لتفسير بيان جنيف في المرحلة التفاوضية في جنيف٣ وهي مشاركة وفد المعارضة الوازن والمقبول دون شرط الرحيل مع بيان جنيف وتبني رؤية لمستقبل سورية لا دور فيها لمنظومة الحكم الحالية ورئيسها في سورية المستقبل، وقد سبق لوفد الائتلاف في مؤتمر جنيف٢ أن تجاوز شرط الرحيل».

ولفت إلى أن «المتغيرات عديدة بعد جنيف٢، أولها إنجاز تيار واسع من قوى المعارضة الداخلية وامتدادها في المنطقة العربية والخارج ومؤتمرها في القاهرة وإقرار وثائق هامة هي خارطة طريق للحل السياسي ومشروع ميثاق وطني لسورية المستقبل ولجنة تمثل القوى والشخصيات المستقلة المشاركة في المؤتمر مهمتها التواصل مع الدول والقوى التي لم يتح لها الحضور لاستكمال جهود توحيد المعارضة ورؤيتها باتجاه تشكيل وفد المعارضة الوازن والمقبول».

وأضاف: إن «ثاني المتغيرات هو خطر ظاهرة داعش والقاعدة ومثيلاتها بعد سيطرتها على مناطق واسعة في سورية والعراق وامتداد خطرها على المنطقة والدول الأوروبية والعالم، الذي دفع المجموعة الدولية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لإدراك أهمية الحل السياسي للأزمة السورية باتجاه عقد مؤتمرجنيف٣».

أما ثالثها بحسب عبد العظيم، فهو «الاتفاق حول الملف النووي الإيراني بين مجموعة الدول ٥+١ وطهران في شهر تموز وتأثيره الإيجابي على حل أزمات المنطقة في سورية والعراق ولبنان واليمن والبحرين».

ورابعها وفقاً للمنسق العام لهيئة التنسيق «بداية تشكيل تحالف عربي مصري سعودي خليجي يمهد لتحول جدي باتجاه الحل السياسي للأزمة السورية الذي أنجزته أطراف هامة من قوى المعارضة والثورة في خارطة الطريق ووجدت فيه القوى التي لم تتمكن من المشاركة أنه يتوافق مع رؤيتها».

كما أشار عبد العظيم إلى أن «روسيا منذ البداية حتى اليوم أكدت لنا في لقاءات بين وفود الهيئة والخارجية الروسية أنها مع الحل السياسي وفق بيان جنيف في مؤتمر دولي، وأن نتائج التفاوض هي التي تقرر مصير الرئيس وتحدث تغيراً حقيقياً في بنية النظام السياسي لكنها ترفض إسقاط النظام بالقوة حفاظا على مصالحها كما حصل في العراق وليبيا».

حسن عبد العظيم

حازم نهار

وجه انتقادات لاذعة لها

حازم نهار: علاقات معارضة الخارج «ساذجة وقائمة على مصالح فردية ضيقة وهشة»

| الوطن

وجه المعارض حازم نهار، انتقادات لاذعة للمعارضة السورية الخارجية، معتبراً أن علاقاتها الخارجية «ساذجة وقائمة على مصالح فردية ضيقة وهشة».

وفي تدوينة له بعنوان «الافتقاد إلى سياسة خارجية وطنية» نشرها عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، قال نهار: «من المصائب في ساحة ما يسمى «معارضة سورية» عدم وجود محددات واضحة في السياسة الخارجية ما يجعلنا نقول إننا أمام سياسة خارجية وطنية حقيقية لهذه الجهة أو تلك».

وأضاف: «ما هو موجود هو علاقات خارجية ساذجة قائمة على مصالح فردية ضيقة وهشة أو علاقات خارجية قائمة على معتقدات أيديولوجية واهمة أو على ارتباطات دينية مذهبية مخيفة».

وأشار نهار إلى أن «العلاقات الخارجية لما يسمى «المعارضة الداخلية» تتحرك قي ساحة العلاقات الخارجية نفسها للمجموعة الحاكمة، ومتخمة بالأوهام الأيديولوجية حول الدول، في حين العلاقات الخارجية لما يسمى «معارضة خارجية» تتحدد بشكل أساسي بالعلاقات الشخصية وبميل جزء غير هين من قواها نحو وضع الاعتبار الديني المذهبي كأساس ومحرك لعلاقاتها الخارجية، فيما علاقات أغلبية «القوى السورية الكردية» تتحرك استناداً إلى بند وحيد هو الموقف من القضية الكردية في سورية».

واعتبر نهار أن «هذه العلاقات تنفي وتفني بعضها بعضاً، وتحوِّل الجميع إلى مسخرة بالضرورة، ومهما قيل عن «وحدة المعارضة» فإن التوصل إلى محددات وطنية عامة لسياسة خارجية سورية جديدة يُعدّ أمراً مركزياً إذا ما أردنا حقاً بناء سورية جديدة».

وختم نهار تدوينته بالقول: إن «فقدان هذه السياسة الخارجية الوطنية سبب رئيسي لحالة الإرباك في التعاطي مع الحوادث الخارجية أو دور القوى الدولية والإقليمية في سورية».

المحلل السياسي المصري سنجاب: مؤسسة الجيش في مصر تنظر للجيش العربي السوري كشريك في مواجهة الإرهاب

| القاهرة - فارس رياض الجيرودي

رأى المحلل السياسي المصري والكاتب في جريدة الأهرام ابراهيم سنجاب أن الدبلوماسية المصرية تبذل جهوداً في الكواليس وبعيداً عن الإعلام من أجل رأب الصدع العربي و«تليين» المواقف السعودية تجاه الدولة السورية، واستنتج سنجاب أن التغير الحاصل في الموقف السعودي نحو سورية هو حصيلة جهد بذلته مصر بالتنسيق مع القيادة الروسية، حيث تستشعر الدولتان تفاقم خطر المنظمات الإرهابية في منطقة المشرق العربي، وما تشكله من تهديد للسعودية نفسها التي ستعاني من وضع حساس بسبب احتواء أرضها على الأماكن المقدسة الإسلامية، وأكد سنجاب أن مصر تخوض اليوم مواجهة حياة أو موت مع التنظيمات الإرهابية المتطرفة المتسترة بستار الإسلام بدءاً من التنظيم الرئيسي الممثل لحركات الإسلام السياسي (الإخوان المسلمون) وانتهاءً بتنظيم أنصار بيت المقدس الذي يخوض حرباً حقيقية ضد قوات الأمن والجيش المصريين في سيناء، ولذلك تعتبر مصر نفسها صاحبة مصلحة حقيقية في رأب الصدع بين سورية والسعودية، وفي العمل على وقف الدعم المقدم للمنظمات المتطرفة في العالم العربي وعلى رأسها منظمة الإخوان المسلمين.

ابراهيم سنجاب

و يتحدث سنجاب، الذي عاد مؤخراً من مؤتمر إعلامي عن مكافحة الإرهاب عقد في دمشق، عن مظاهر القوة التي تتمتع بها الدولة الوطنية السورية بعد أربع سنين من حرب استنزاف شرسة وبعد مواجهات دامية على جبهات مفتوحة استثمرت فيها الدول الداعمة للإرهاب الكثير من المال ودفعت إليها بأعداد كبيرة من المقاتلين، ويؤكد سنجاب أن مؤسسة الجيش في مصر تنظر للجيش العربي السوري كشريك في مواجهة الخطر الإرهابي كما كان الجيشان شريكين في مواجهة الخطر الصهيوني، ويرى سنجاب أن إقدام الرئيس المخلوع محمد مرسي على قطع العلاقات مع سورية وإغلاق السفارة وإعلان الجهاد على سورية كان له الدور الأكبر في دفع قيادة الجيش المصري للقيام بخطوة تنحية مرسي وإسقاط الحكم الإخواني في ٣٠ حزيران يونيو ٢٠١٣، وعلى حين يعتبر سنجاب أن مصر غير راضية عن كثير مما تقوم به السعودية خصوصاً لجهة علاقاتها بالتنظيمات المتطرفة التي تخوض حرباً مع الدول الوطنية في العالم العربي وعلى رأسها تنظيم الإخوان المسلمين، فإنه يعتبر أن الدعم الاقتصادي الذي قدمته السعودية لمصر في مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ هو أمر لا يمكن إنكاره، لكن ذلك لا يعني تحول مصر إلى تابع للسياسات السعودية، وبناء عليه تمنى سنجاب أن تصل القيادات في العالم العربي إلى مستوى من النضج السياسي تجعلها تحترم اختلافاتها، ولا تلجأ لدعم المنظمات إرهابية ضد الجيوش الوطنية.

سنجاب تمنى رفع التمثيل الدبلوماسي بين مصر وسورية من مستوى قنصل لمستوى سفير، وأن تلعب مصر دوراً أكثر فعالية في حل الأزمة السورية، وهو يرى أن تأخر هذه الخطوات، سببه ما تواجهه مصر من ضغوط خارجية في مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو، إضافة لانشغال مصر في مشاكلها الداخلية الضخمة، وعلى رأسها الوضع الاقتصادي المتفاقم بعد ثورتين ومواجهات مع المنظمات الإرهابية، وهو يرى أن القيادة المصرية تعمل على إصلاح أخطاء العهود السابقة، وعلى ترميم الوضع الاقتصادي داخل مصر حتى تتمكن في المستقبل من التقدم بمشروع للمنطقة، ومن تأدية دور إقليمي أفعل.

واشنطن سمحت لقواتها بقصف الجيش العربي السوري عند الضرورة

روسيا تنتقد خطط أميركا لدعم «المعتدلة» في سورية: ستؤدي إلى تعزيز مواقع داعش

انتقدت روسيا قرار الولايات المتحدة السماح بشن غارات جوية للدفاع عما تسميه «المعارضة المعتدلة» التي تقوم واشنطن بتدريبها، حتى إذا استهدفت الغارات الجوية قوات الجيش العربي السوري، مؤكدة أن أي دعم لتلك التنظيمات سيزيد من عدم الاستقرار في سورية.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف في تصريح له رداً على إعلان واشنطن خططاً لدعم الإرهابيين في سورية: إن «سعي الولايات المتحدة الأميركية إلى توفير شتى أشكال الدعم لما يسمى المعارضة السورية سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في سورية وزعزعة الوضع فيها».

وأضاف بيسكوف: «إن موسكو ما برحت تنوه إلى أن المساعدة المالية أو الفنية العسكرية التي تحصل عليها المعارضة في سورية تؤدي إلى المزيد من القلاقل في هذا البلد»، موضحاً «أن ذلك يؤدي في حقيقة الأمر إلى إقامة وضع من الممكن أن يستغله تنظيم داعش الإرهابي لأن القيادة المزمع إضعافها تفقد القدرة على مواجهة هذا التنظيم ومنع تمدده». وأكد بيسكوف، أن هذا الأمر هو موضع خلاف جوهري بين موسكو وواشنطن.

وقررت الولايات المتحدة شن غارات جوية للدفاع عما تسميه مسلحي «المعارضة المعتدلة» الذين دربهم جيشها في مواجهة أي جهة كانت بما في ذلك الجيش العربي السوري.

ويهدف القرار الذي اتخذه الرئيس باراك أوباما إلى حماية مجموعة المسلحين السوريين الذين سلحتهم ودربتهم الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم داعش، ويجيز هذا القرار قصف أي قوات تعترض هؤلاء بما في ذلك القوات الحكومية السورية.

المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف

وتعرضت أول دفعة من المسلحين الذين دربتهم الولايات المتحدة ونشرتهم في شمال سورية الجمعة لنيران من جانب تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، ما أدى إلى شن واشنطن غارات جوية لمساندة تلك القوات.

وقال مسؤولون أميركيون، الأحد الماضي: إن الولايات المتحدة ستشن هجمات لدعم التقدم الذي أحرز ضد أهداف داعش. وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» أول من كشف عن القرار.

من جهته أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي اليستير باسكي أنه لم يجر تقديم دعم واسع النطاق إلا للمسلحين الذين دربتهم الولايات المتحدة بما في ذلك «الدعم بنيران دفاعية لحمايتهم».

وأضاف: «لا ندخل في تفاصيل قواعد الاشتباك التي نتبعها ولكن نقول دائماً إننا سنتخذ الخطوات اللازمة لضمان قدرة هذه القوات على تنفيذ مهمتها بنجاح».

وفي السياق ذاته أوضحت المتحدثة باسم البنتاغون الكوماندر إليسا سميث، أن البرنامج العسكري الأميركي يركز «أولا وقبل كل شيء» على محاربة مسلحي تنظيم داعش. وقالت سميث: «رغم ذلك نعرف أن كثيراً من هذه الجماعات تقاتل الآن على جبهات عدة بما في ذلك ضد النظام السوري وتنظيم داعش وإرهابيين آخرين.

وبدأ الجيش الأميركي برنامجه في أيار لتدريب ما يصل إلى ٥٤٠٠ مسلح سنوياً فيما يعد اختباراً لإستراتيجية أوباما بجعل الشركاء المحليين يحاربون المتطرفين وإبقاء القوات الأميركية بعيدة عن خطوط المواجهة.

وواجه برنامج التدريب تحديات منذ البداية مع إعلان عدم أهلية مرشحين كثيرين بل استبعاد البعض.

وينضوي المسلحون الذين دربتهم الولايات المتحدة تحت ما يسمى لواء «الفرقة ٣٠»، وأعلنت «جبهة النصرة» الأسبوع الماضي أنها خطفت قائد «الفرقة ٣٠» لكن مسؤولين أميركيين قالوا أنه لم يتلق تدريباً أميركياً.

وكان ٥٤ من أفراد هذه الفرقة اجتازوا الحدود إلى سورية منذ أسبوعين بعد تدريبات عسكرية في إطار البرنامج الأميركي لما تصفه واشنطن المعارضة المعتدلة.

(سانا – روسيا اليوم)